الاطباء الكاثوليك

في مؤتمرهم الدولي الرابع

ذكريات أحد الاطباء المؤتمرين ، الدكتور مرسل أدفيه

أحد اساتذة المعهد الطبي الفرنسي ببيروت

يُبدي الجميع ، في أيامنا ، اهتماماً للقضايا الطبية ، ورغبةً في معرفة تطورات الطب والجراحة . والدافع لذلك هو الخوف والامل في آن واحد ، لان كل امرئ يتمنى الحماية مما يرهب من أمراض ويصبو الى التأكد من احراز الشفاء السريع وبدون ألم حالما يصاب بداء ما من الادواء .

وإجابة لهذه الرغبة يقدّمون من كل جانب الى جمهور الناس الذي الكثير من البيانات عن طرائق مختلف العلاجات الاكثر نجوعاً ، مما لا يخلو ، في غالب الاحيان ، من توجيه خاطئ وخيم العاقبة . ومن ثم ، يجدر بالطبيب احياناً ان يتدخل في الامر لوضع الامور في نصابها .

لقد طالما تحدثوا ، في الاعوام الاخيرة ، عن أساليب صحية جديدة ، يتمكن للانسان ، بفضلها ، ان يتحكم في مصيره حسبما يشاء ، فلا يتشيّخ ، ويتجو من كل ألم ، ويتصرف بمصير ذريته كما يشاء .

واذا كان وجود الوسائل محققاً ، فهل يمكن تطبيقها عملياً ؟ ألا يعترض المتذرعين بها صعوبة ؟ أليس من خطر في ان تأتي بنتائج معارضة الغاية المنشودة والمفروض فيها انها صالحة من الناحية الاخلاقية ؟ ألم تسفر عن أضرار تفوق الخير المرغوب فيه ؟

لقد عثروا ، احياناً ، على الاطباء متهمين اياهم بانهم يحصرون همهم بالجسد دون ما اكتراث للنفس . لكن هذه التهمة باطلة لان الاطباء عرفوا ان الانسان مؤلف من روح وجسد قبل اكتشاف الابحاث عن العلاقة بين الحياة

النفسانية والجسدانية، فكانوا في كل زمن وقبل كل شيء يسعون لانقاذ المرضى من كل اذى، سواء أكان ادبيًا ام جسديًا، ناهجين على هذه الخطة كلما توجب عليهم تطبيق طرائق جديدة في علاجاتهم واذا توفقوا الى اكتشاف ما، لا يحكمون بفائدته واستعماله الا اذا تحققوا من نجاعته لا لبعض الاشخاص فحسب، بل ايضًا للانسانية.

ولا مندوحة لنا من اعتبار هذه الملاحظات لتفهم اعمال المؤتمر الدولي الاخير للاطباء الكاثوليك.

ع

انعقد هذا المؤتمر في رومية، في ٢٤ ايلول ١٩٤٩، وترأس جلساته الاستاذ لويس جيلا (Gedda)، واشترك فيه اربعمائة طبيب يمثلون ثلاثين دولة، ودام خمسة ايام باحثًا الموضوع التالي:

« الشخصية الانسانية من الناحية الطبية. »

وتفرع هذا الموضوع أجزاء عديدة قُطِّعت قبل عقد المؤتمر بشهور كثيرة، خمس قضايا رئيسية على اللجان المعهود اليها في تحضير التقارير في بلدان مختلفة. وهذه القضايا هي:

خلق النفس

تحسين النسل والوسائل الواجب اتخاذها قبل عقد الزواج (l'eugénique prématrimoniale)

فحص الاطوار العصبية بواسطة المخدّرة (narco - analyse)

علاج الاعراض العصبية بواسطة عمليات جراحية في الاعصاب الدماغية (leucotomie)

الزرع الاصطناعي (insémination artificielle)

ثم أضيف الى هذه القضايا تقرير سادس عن « حقوق الطب الاجتماعي وحدوده بالنسبة الى الشخصية الانسانية ». وقد وُضع هذا التقرير بعناية جمعيتي القديس لوقا الافرنسية والبلجيكية.

واحتُفل بافتتاح المؤتمر بصورة مهيبة في قصر (الكابيتول) بحضور نيافة الكردينال بيزّاردو رئيس مجمع كليات الدروس والمعاهد الاكليريكية، وشيخ مدينة رومية ووزيري الصحة والتربية الوطنية

وفي صباح اليوم التالي ، حضر المؤتمرون قداس الروح القدس في كنيسة القديس مرقس وقد احتفل به نيافة الكردينال بيزاردو ، ثم عقدوا جلستهم الاولى .

وهكذا كانت تعقد جلسات الدروس طوال مدة المؤتمر في صباح كل يوم، واحياناً بعد الظهر ايضاً .

والى القراء ، اولاً ، موجز ما قيل في اثناء هذه الاجتماعات :

القضية الاولى : خلق النفس

وضع التقرير عن هذه القضية الدكتور البير نيدرماير ، من ڤينة ، الذي وضع لدرسه باللغة الالمانية هذا العنوان : صيرورة النفس في الجنين ؟ »

لما كانت منظمة « السلام الروماني » هي التي أعدّت اعمال المؤتمر ، فقد عرضت امانة سرها الطبية هذا الموضوع على الاطباء الكاثوليك ، وارفقت اقتراحها ببحث وضعه الاب سرتيلانج بصدد هذه القضية جاء فيه ما يلي : « ليس للعلم ان يبحث عن النفس الروحية ولا عن خلقها ، لان ذلك من القضايا الميتافيزيقية التي تخرج عن نطاق الابحاث الطبيعية فلا يمكنها خوضها . كذلك، ليس للفلسفة ان تحاول حل المشاكل الوضعية الناشئة عن تكوين النفس وحياتها ، متذرعة ، لذلك ، بظاهر الكائنات الخارجة عن الاوضاع الطبيعية والتي هي من ثمار اجتهادها » .

ومن ثم ، أورد المقرر نظرية القائلين بان النفس تتكون فوراً مع تكوين الجسم ، ونظرية القائلين بان النفس توجد في الجسم بعد اكتمال تكوينه . لكنه لم يبد رأيه في الموضوع واكتفى بالتأكيد ، حسب اعتقاده ، ان على الطبيب الكاثوليكي ان يعتبر في كل حال ان تكوين النفس يحصل حالما يتكون الجسم ، فلا يبقى من مجال للتردد في ما يجب عمله كلما طُلب منه احداث تطريح طبي أو ابداء الرأي حول تطريح مقصود ؛ فمن الناحية الطبية والقانونية والاخلاقية يتحتم على الطبيب ان يعتبر دوماً التطريح جناية .

القضية الثانية : تحسين النسل والوسائل الواجب اتخاذها قبل الزواج

تقدم تقريران حول هذه القضية : الاول بالفرنسية من الاستاذ البرتغالي خواس ماريا پورتو من جامعة كويمبرة ، والثاني بالاسبانية من الاستاذ انطونيو كاستيليو دي لوكاس من كلية الطب بمدريد .

معلوم ان هناك دروساً خاصة حول الوسائل وطريقة استعمالها لتحسين الجنس البشري ، وهناك وسائل ايجابية ترمي الى انتقاء الاشخاص الاكثر اهلية لايلاد البنين بحيث يأتي النسل كامل الاوصاف . وهناك وسائل سلبية غايتها منع المصابين بعاهات من ايلاد البنين ، ولو بواسطة التعقيم اذا اقتضى الامر .

وقد اجمع المقرران على القول انه لا يمكن التسليم الا بالوسائل الايجابية ، وهذه الوسائل تتناول المرء قبل عقد الزواج ولها طابع تربوي محض . فعلى الاطباء ان يهيئوا للزواج بواسطة النصح والملاجات ، الشبان والبنات ، لايلاد بنين سالمي البنية والمزاج خالين من العاهات . فلا بدَّ من التذرع بكل الوسائل لبلوغ هذه الغاية ، شرط ان لا تتعدى الوسائل المتخذة حدود القواعد الاخلاقية المسيحية ولا يكون هناك ايما انثلام لكرامة الشخصية الانسانية .

يجب اولاً افهام الشبان ان الزواج هو اسمى من ان يكون شركة في المنافع وانه ان كان اهم ما يعوَّل فيه عليه هي القيم الروحية ، فانه في الوقت عينه لا مناص من مراعاة سلامة الاجسام . فعلى الخطيبين ان يتوخوا في الزواج ، في الدرجة الاولى ، وفرة الخيرات الروحية المتبادلة وزيادتها ، محتفظين بسلامة الجسم وطهارته حتى ساعة زواجهما .

اما في ما يتعلق بالعاهات والامراض العضالة وكل اختلال في تكوين الاجسام ، فقد دل الاختبار على ان النظريات حول الوراثة ، تلك النظريات المقتبسة من مراقبة النباتات والحشرات ، فانها لا تنطبق دائماً على الانسان ، كما تصوَّر بعضهم . وهناك اشخاص يعتور تركيب اجسامهم خلل وتشويه ، ولم يكونوا يوماً عالةً على المجتمع ولا سبب انتقاص في ثروة المجموع ، اذا

كانوا أهلاً للقيام بما هو مثمر للغير ، بل يمكنهم اداء اجل الخدمات بفضل ما يتصفون به من مزيات أدبية وثقافية .

لقد اضطرب بعضهم بعد اكتشاف العامل Rh الذي دلَّ ، في رأيهم ، على ان بين ذوي القربى لا يمكن ان تتفق طبيعة الدم فلا يمكن تحقيق التوازن الضروري لضمان سلامة النسل ، فينشأ من ذلك اخطار جسيمة على هذا النسل نفسه . لكن الاختبار ايضاً دل على ان هذا الاستنتاج غير ثابت في كل الحوادث ، وهناك وسائل لاجتناب الاخطار الناجمة عن هذا التنابذ الحاصل بين ذوي القربى من جراء الدم .

وبالعكس ، عندما يكون احد الزوجين مصاباً بعاهة عقلية ، اذ ، في هذه الحالة خصوصاً ، عوَّل بعضهم على التعقيم . لكن الكنيسة شجبت شجباً صريحاً هذه الوسيلة ، فلا يجوز لاينا طبيب ان يلجأ اليها ، ولا تحت عامل الاكراه ، لا سيما وان التعقيم لا ينفي العاهات العضالة التي قد تظهر بصورة غير منتظرة في اولاد اشخاص لم يكونوا مصابين بها .

وفي هذه الحال ، يجب على الطبيب ان يبين الحقائق لمن يهمهم الامر وما هناك من اخطار ، وتنحصر حينئذٍ مهمته في الاقناع . وكل من كان حريصاً على تحسين النسل يتذرَّع بالارشاد وتنوير الاذهان ، لا بالضغط والاكراه . ولا يجوز رفض الشهادة الطبية المقتضاة لعقد الزواج ، ولا ينبغي ان تؤدي هذه الشهادة الى منع الزواج . فقد دل الاختبار ، في بعض البلدان ، ان النتيجة الوحيدة لمنع الزواج هو شيوع السري وكثرة الاولاد غير الشرعيين البؤساء من كلتا الناحيتين : الشرعية والصحية .

القضية الثالثة : الفحص الطبي بواسطة المخدرات من الوجهة الطبية والادبية والاجتماعية

عُهد في بحث هذا الموضوع الى الاستاذ باليزي من جامعة نابولي . فالفحص الطبي بواسطة المواد المخدرة narco - analyse هي وسيلة للاطلاع على حالة المريض النفسية فيتذرع الطبيب ببعض العناصر التنويمية لجعل المريض في حالة

غيبوبة عن الوعي غير كاملة لكنها كافية لازالة حرية التصرف الادبية فيعمل سير حالته الداخلية عن كثب .

وقد اقترح بعضهم هذه الطريقة لمعالجة مظاهر خاصة للامراض العصبية . ويلجأ الاطباء اليها كلما عُهد اليهم في التحقق من حالة بعض الاشخاص من الوجهة النفسانية ، لمعرفة ما اذا كان في اعمالهم مخاتلة او مراوغة ، او للتحقق من طبيعة ومجرى بعض المظاهر العصبية ، او للحصول على تصريحات بحقيقة الامور عندما يُشتبه بصدق المريض .

لقد اخطأ الذين تذرعوا بهذه الطريقة لاهداف بوليسية او قضائية . وكل يعرف ما اذاعته الصحف عن استعمال (البنتوتال) وما يناله من مستحضرات ، مما دعي خطأً «مصل الحقيقة» ، وذلك في بعض الدعاوي الشهيرة . فكل من بقي لديه شيء من احترام الشخصية الانسانية يشجب شجباً قاسياً هذه الطرائق .

وقد درس مؤتمر رومية المشاكل الناشئة من استعمال هذا الفحص الطبي في مختلف الظروف التي رأى بعضهم انه بامكانه اللجوء اليها . وقد تناول هذا الدرس كلًا من الناحيتين الفنية والادبية . فكانت النتيجة ان هذا الفحص يجب حصره حصرًا تامًا بين ايدي الاطباء الاختصاصيين ، وانه لا يجوز لهؤلاء اللجوء اليه الّا للفحوص الطبية محضاً أو لاجل تنفيذ علاجات صحية بحتة .

واجمع الاطباء الحاضرون على اعلان قاعدة اخلاقية لا محيص من التقيد بها وهي : ان الطبيب المتخصص بامراض النفس والذي يقوم بفحص طبي بواسطة المواد المخدرة ، كلما طُلبت افادته كطبيب محلَّف امام المحكمة يجب عليه ان يعتبر نفسه مقيدًا بسر المهنة نحو الشخص الذي انتُدب لفحصه على هذه الطريقة ، فلا يمكنه ، لاسيما علة ، ان يبوح للقضاة بما سمعه او تفهمه في اثناء الفحص .

القضية الرابعة : علاج الاعراض العصبية بواسطة عمليات جراحية في الاعصاب الدماغية (Leucotomie)

ترتبط هذه القضية ، من نواحٍ كثيرة ، بالقضية السابقة ولذلك جرى البحث عنها في اثناء ذات الجلسة . وطُرح السؤال ما اذا كان يجوز اخلاقيًا

استعمال هذه الطريقة نظراً لنتائجها . وقد وضع الاستاذ جوزف فريك من جامعة نيسيغ التقرير بالافرنسية مجاوباً على هذا السؤال.

ان هذه العملية الجراحية (Leucotomie, lobotomie) وهي عبارة عن بتر بعض الالياف العصبية في الدماغ تسفر في بعض الاحيان عن نتائج خطيرة في معالجة الاختلال العقلي او الاوجاع المستعصية ، لكنها في الوقت عينه تبدو غير ملائمة لانها تبدل الشخصية تبدلاً جسيماً .

وقد تساءل بعضهم ما اذا كان التبدل في مواقف بعض المتهمين ، ذينك التبدل المدهش الذي شوهد في اثنا محاكمات سياسية اخيرة ، يعود الى مثل هذه العملية الجراحية . في الواقع ، ليس هناك ، حتى الآن ، ما يحمل على تأكيده ، على ان ذلك يمكن تحقيقه من الناحية الفنية ، لانه معروف عن هذه العملية انه يمكن اجراؤها دون ان يبقى هناك اية اثر لها وبدون ان يشعر الشخص ان العملية أجريت له.

لكنَّ الاستاذ فريك لم يبحث هذه الناحية من القضية ، واكتفى ، بوصفه متخصصاً بالامراض العصبية ، بان عرض مظاهر العملية وما تحققه من اعتبارات خاصة من الناحيتين الطبية والاخلاقية ، وخلص الى القول ان هذه العملية لا يجوز اجراؤها الا في الاصابات الخطرة والتي لا يمكن علاجها بطريقة ما اخرى وعندما يبدي العليل اضطراباً هاماً في تصرفاته.

اما معالجة الألم ، فيرى المقرر ان هذه العملية لا تجوز الّا لخفض الآلام الشديدة التي لا يطاق احتمالها ولا يمكن علاجها بطريقة ما وعندما يمحي النشاط العقلي مستحيلاً بصورة دائمة بحيث لا يُرجى من استعادته.

القضية الخامسة : الزرع الاصطناعي

قد يبدو ، لمن طالع المقالات التي نشرتها الصحف ، ان المؤتمر الروماني حصر ابحاثه بهذه القضية فقط . على انه في الواقع لم يخصص بهذا الموضوع الا جلسة واحدة . وكان للدكتور خيزوس باكالا ، من جامعة مانيلا ، تقرير فاق سواه خطورة ، اذ درس فيه جميع المشاكل الناشئة من الناحية الطبية والحقوقية

والاخلاقية في تطبيق هذه الطريقة المأخوذة عن علم زراعة النباتات وعن الطب البيطري.

وقد اجمع الاطباء الحاضرون كلهم ، بوجه التقريب ، على القول ان الزرع الاصطناعي لا يجوز استعماله على الاطلاق في المرأة . واكثر الذين خطبوا في المؤتمر بهذا الصدد اعلنوا احتجاجهم الصاخب على هذه الطريقة التي ، بكل أسف ، لا يندر استعمالها في بعض البلدان.

وبعد ان بين المقرر ان هذا العمل مخالف لقواعد الآداب ، خلص الى القول ان الاطباء الذين يلجأون اليه يقترفون خطأ فادحاً . على ان الظروف التي ترافق استعمال هذه الطريقة لا تخلو من اختلاف . فقد اجمع الكل على القول بانه لا يجوز على الاطلاق اللجوء الى شخص غريب لاعطاء الزرع ، كما انهم استنكروا ، في نهاية النقاش ، نقل الزرع من الزوج .

وانحصر البحث اخيراً في ما اذا كان ، بعد اجراء الجماع الزوجي المعتاد ، من الضروري تدخل الطبيب للحصول على الغاية المنشودة؟ غير ان احد الاطباء الفرنسيين المتخصصين بالتوليد لفت الانظار الى ان مثل هذا الظرف نادر الحدوث الى حدّ انه لا يجدر الاخذ به بعين الاعتبار .

وغداة هذه المناقشة ، صدق الحبر الاعظم مقررات المؤتمر بهذا الصدد ، محدداً القاعدة العملية الواجب التقيد بها من قبل الاطباء الكاثوليك حيث قال:

« في ما يتعلق بجواز الزرع الاصطناعي في الزواج ، يكفينا التذكير ببادئ الحق الطبيعي : لا يكفي التأكد من تحقيق الغاية المنشودة بهذه الوسيلة لتبرير التذرع بهذه الوسيلة ذاتها ، كما ان رغبة الوالدين ، وهي مشروعة بحد ذاتها ، في ايلاد البنين لا تكفي لاثبات مشروعية اللجوء الى الزرع الاصطناعي الذي من شأنه ان يحقق هذه الرغبة . »

« انه من الخطأ الاعتقاد ان امكان اللجوء الى هذه الوسيلة من شأنه ان يجعل الزواج صحيحاً بين شخصين غير جديرين بعقده بسبب مانع العجز.»

وقد يظن بعضهم ان موقف الاطباء الكاثوليك من هذه القضية يعود الى تأثرهم ببادئهم الدينية .

كلا ، واليكم باي اقوال أعرب مؤخرًا مجمع العلوم الاخلاقية والسياسية عن رأيه حول الزرع الاصطناعي :

« ان الزرع الاصطناعي ، الذي يتذرع به البعض لسد عجز الزوج يثير في العائلة ، من الناحية الاخلاقية والحقوقية والاجتماعية مشاكل من شأنها ان توجب بذل النصح بعدم اللجوء اليه . »

« على الجميع ان يحذروا كلّ من يتوهم ان بامكانه اللجوء الى هذه الوسيلة ويدللوا على ما ينشأ من استعمالها من اخطار قريبة وبعيدة ، لا محالة ناشبة عاجلًا ام آجلًا . »

« لا يمكن دوماً ارتقاب هذه الاخطار في الوقت الذي يتّخذ فيه مثل هذا القرار . »

« في غالب الأحيان يداهم قوى التفكير والتقدير شيء من الدهشة بل والذهول من جراء غرابة المعاجة »

وموافقة الزوج من الناحية الاخلاقية مردودة .

« ان مجرد ادخال ولد في جسم العائلة عن طريق الخلسة والتلاعب واطلاق اسم والد شرعي عليه بحيث يخامره الاعتقاد بانه فعلًا ابن لهذا الوالد ، كل هذا من شأنه ان يزعزع أسس الزواج والاسرة والمجتمع . »

القضية السادسة : حقوق الطب الاجتماعي وحدوده بالنسبة الى الشخصية الانسانية

وضع التقرير بهذا الصدد الدكتور غرينه (Grenet) من باريس ورئيس جمعية القديسين لوقا وقوزما ودميانوس ، وقد جعل فيه حلقة الارتباط بين اعمال المؤتمر الرابع واعمال المؤتمر السابق الذي حشد في ليشبونه في العام ١٩٤٧ اكثرية الاطباء الحاضرين برومية في العام ١٩٤٩

كان موضوع مؤتمر ليشبونه : « الطب الفردي والطب الاجتماعي . » فجرى فيه البحث مطولًا عن فكرة تحويل الطب الى مشروع اجتماعي ، وما زال هذا الموضوع يثير الجدل العنيف في كثير من البلدان . ومعالجته امر من ادق

الامور لان من شأنها ان تشعل نيران المناقشة الحادة بين زملاء يرغبون رغبة صادقة في خدمة مبدإ واحد حسبما تقضي بذلك الذمة والوجدان .

وفي المقررات المتخذة في ليشبونه كان الاطباء الكاثوليك قد شددوا في اعلان ضرورة تشييد التنظيم الاجتماعي للطب على اساس الاحترام للحقوق الرئيسية المختصة بالشخصية الانسانية . ومن ثم كان قد تقرر بان يدور موضوع الدرس في رومية حول القضية التالية: «الشخصية الانسانية وعلاقتها بالطب . »

بدأ الدكتور غرنيه بنقد التنظيم الحالي للضمان الاجتماعي في فرنسة ، منددًا خصوصاً بالدولة لانها فرضت على العامل نظام الضمان من المرض ، جاعلة هذا النظام تحت سيطرتها المباشرة . ويرى الدكتور غرنيه ، الناطق بلسان كثيرين من الاطباء الفرنسيين والبلجيكيين ان هـذا النظام لا يحترم بعض الحقوق المختصة بالانسان الحر . فان لكل شخص الحق بان يستحصل على ضمان لدى المنظمة التي يراها أوفق لنفسه وان يقصد الطبيب الذي يقع عليه اختياره . والحال ان التشريع الفرنسي يحترم هـذا الحق في ما يتعلق بالاطباء الذين يعالجون المرضى في حالة المرض ، لكنه في ما يتعلق بطب الوقاية فانه يفرض طبياً خاصاً تعينه الادارة ذات الصلاحية لتلاميذ المدارس وعمال المصانع واعضاء بعض الجماعات . والاطباء يحتجون على هذه التدابير الاخيرة .

ولما كان الدكتور غرنيه احد اطباء مستشفيات باريس سابقاً فقد تيسر له ان يتحقق في دائرة عمله ان ملك الذين يتولون ادارة المستشفيات ومعاملتهم للمرضى لا يخلو دوماً من الشوائب . وهذا ما عرفه ايضاً عن مستشفيات اخرى كثيرة ، اذ يتناسى البعض غالباً ان المرضى ، في المستشفى وخارجاً ، يحق لهم الاحترام من قبل الجميع .

ثم درس المقرر التنظيم الحالي للوقاية من السل والامراض الزهرية في فرنسة ، فانكر على الادارة الحكومية الحق بفصل المريض عن اسرته قهراً ، مسلماً بالوقت عينه بان على الطبيب ، عندما يخشى سريان العدوى ، ان يرشد ، ولو ببعض الحزم المريض لكي يرضى بالعزلة او بدخول احد المستشفيات .

اما التنظيم الحالي للبناء فلا يصادف قبولاً تاماً لدى جميع الاطباء ، لكنه

يتضمن تحسينات كثيرة بالنسبة الى التنظيم السابق .

وينتهي تقرير الدكتور غرنيه بنظرة اجمالية الى اعمال المؤتمر ، مبينا رأي البعثين الفرنسية والبلجيكية في القضايا التي جرى بحثها .

ففي ما يتعلق بتحسين النسل ، فقد صرح المقرر بان مخالفة القانون قد تمسي في ايامنا واجباً لا مفر منه للطبيب ، كما هي الحال في بلدان يفرض فيها التعقيم فرضا على بعض الاشخاص أو عندما يكون للشهادة الطبية المعطاة قبل الزواج صفة فعالية من شأنها ان تمنع الزواج .

ان هذه الاقوال تعني الدعوة الى التمرد على القانون . وهي تفيد بأي جرأة اتخذت بعض المقررات في مؤتمر رومية . على ان الجلسات كانت هادئة وقد اجمع الاطباء الحاضرون على اتخاذ القرارات المعروضة من المقررين ، وهذه دلالة بالغة على تعلقهم بمبادئ الخلاقية واحدة وعلى رغبتهم في تحقيق انتصار المبدأ الاخلاقي الاساسي القائل بوجوب احترام الشخصية الانسانية .

نختم هذه المقالة عن اعمال المؤتمر بلمحة عن الجلسة الخاصة التي نظمها رجال « الحركة الدولية للثقافة الكاثوليكية » ، المعروفة باسم « السلام الروماني » ، والحصر البحث فيها عن بعض القضايا المتعلقة بالمبادئ الاخلاقية في ممارسة المهنة الطبية . وقد عرضت ثلاثة تقارير بهذا المعنى :

التقرير الاول قدمه الاستاذ بورتس ، رئيس المجلس الوطني لنقابة الاطباء ، عن « نظام المبادئ الاخلاقية في ممارسة المهنة الطبية ، وعن فعالية هذا النظام وحدوده . »

التقرير الثاني قدمه الدكتور اومبلين ، رئيس جمعية اصدقاء دي لانك عن « اهداف مركز الدراسات والعلم الاخلاقي في ممارسة المهنة الطبية . »

التقرير الثالث قدمه الاب لاوير من الرهبانية اليسوعية ، مرشد ومدير جمعية دي لانك عن الموضوع التالي : كيف يجب تدريس وتعريف القضايا الناشئة عن المبادئ الاخلاقية في ممارسة المهنة الطبية .

وقد عالجت هذه التقارير قضايا هامة من الناحيتين الطبية والاجتماعية ، ولكن لا يمكن تفصيلها هنا . غير انه يجدر التنويه هنا بان مركز الدراسات

والعلم الاخلاقي في ممارسة المهنة الطبية يذيع ابحاثه ونتائج دراساته في مجلة لانك الخاصة . وستنقل هذه الابحاث قريباً الى لغات كثيرة بحيث يسهل اذاعة هذه النشرات لا لدى الاطبا. الكاثوليك فحسب ، بل ايضاً لدى سواهم ولدى الاوساط غير الطبية ، لانها تفيد جانباً خطيراً من سائر العلوم . وفي الواقع ، ان منظمة « السلام الروماني » تعنى بشرح تلك العلوم وبسط غوامضها .

وبلغ تنظيم المؤتمر حدَّ الكمال بفضل عناية اللجنة التي اخذت على عاتقها هذه المهمة . ورحب بنا زملاؤنا الطليان اجمل ترحيب وألطفه .

عقدت الجلسات في احدى القاعات الكبرى من قصر البندقية . وفي القاعة الملكية الواقعة في ذات الطبقة أُعدَّ المعرض للوثائق التاريخية والمعالم الفنية مدللة على العلاقة بين المسيحية والطب . فكان هناك رسوم وصور فنية ، ونماذج مصغرة وتماثيل مختلفة : فكنت ترى يسوع وهو يشفي المرضى ، والاطبا. القديسين والابرار صانعي العجائب الذين نكرمهم كشفعا. لنا في مهنتنا الطبية ، والرهبان مضيفي المرضى والبؤسا. ومضمدي جراحهم ، والرهبان الممرضين للصليبيين ولغير المسيحيين ، وسائر الرهبان والراهبات الذين يعنون بالمرضى والبرص ، وبكلمة واحدة كنت ترى امامك التاريخ المصور لاعمال الرحمة المسيحية طوال عشرين قرناً .

وبعد الجلسات ، كانت تنظم كل يوم حفلات استقبال رائعة . ففي الجامعة الغريغورية البابوية قدمت جوقة السيكستين حفلة موسيقية بادارة المونسنيور بيروزي ؛ وفي قصر فرسان مالطة اقام صاحب السمو الاميرة كيجي ألباني استقبالاً تكريمياً للمؤتمر ؛ كذلك وفي مستشفى الروح القدس القديم العهد ؛ وفي مستوصف الصحة والابحاث المكروبية ، وهو قصر منيف يعمل فيه جمهور من العلما. مستخدمين احدث الادوات الفنية ؛ واخيراً في قصر الفاتيكان حيث زار المؤتمرون حدائق الفاتيكان بقيادة الطبيب الخاص لصاحب القداسة البابا بيوس الثاني عشر .

لما وجه الاستاذ لويس جدَّا الدعوة الى الاطبا. الكاثوليك للاشتراك في

المؤتمر الرابع الدولي ، كان قد اعلن لهم انه بامكانهم اعتبار نفوسهم كطليعة لجيش الزوّار الذين ، في العام ١٩٥٠ ، سيتألبون من كل انحاء العالم الى عاصمة الكثلكة . وكان الحبر الاعظم قد وعد باستقبال المؤتمرين ، وكانت الرغبة في مشاهدة قداسته والاستماع اليه حافزًا للكثيرين للاجابة على الدعوة ومن ثم كان المؤتمر مناسبةً لهم للقيام بزيارة رومية .

وبعد الظهر من يوم المؤتمر الاخير ، استقبلنا الحبر الاعظم في قصره بكاستل غندولفو . وان ذكرى هذه المقابلة ستكون مسك الختام . لن احاول اختصار خطاب قداسته هنا ، فقد نشرت نصه مجلة « لانك » في جزئها الاخير . لكن أجيز لنفسي بان اعرض لكم الصورة الاخيرة التي ما زالت مرتسمة في مخيلتي فلن تزول منا مدى الدهر : صورة الاب الاقدس في وقفتين رمزيتين : الاولى وهو واقف يضم يديه رافعاً انظاره الى السماء ، والثانية لما فتح ذراعيه بصورة صليب لمنحنا البركة .

وبينما كنا جاثين خافضين الاجفان تحت وطأة هذه البركة ، كنا نسمع هذه الكلمات الاخيرة .

« بكل ما في فؤادنا من عطف ابوي نمنحكم ، ايتم وجميع من تمثلون هنا ، وعائلاتكم وجميع أعزائكم ، بركتنا الرسولية . »

وان هذه البركة لا بدّ انها بلغت ، في ذلك المساء ، جامعة القديس يوسف التي كانت ممثلة ، بين جمهور الاطباء الحاشدين ، بشخص أحد اساتذتها .